المعنى اللغويّ
وأثره في اتساع باب الأفعال الناسخة للابتداء

د. هادي أحمد فرحان الشجيري (*)

الملخص

الأفعال الناسخة من أشهر أبواب النحو، وأسبقها في الدراسة، وهي ثلاثة أبواب: باب كان وأخواتها، وباب أفعال المقاربة، وباب ظن وأخواتها، وكتب النحو تكاد تتفق على عدد محدود للأفعال في كلّ باب، تعتني به وتجمع له الشواهد، وتفصّل فيما له من الخصائص التعبيرية والمعنوية؛ ولكن ما كادت تجمع عليه أغلب الكتب النحوية في مسألة عدد أفعال كل باب قد تجاهل كثيراً من آراء النحاة المعتبرة في الزيادة على تلك الأفعال، وقد كان المعنى العام الذي بنيت عليه تلك الأبواب هو الحجة التي احتج بها من زاد في عددها، آزره في ذلك ما بلغه من شواهد الفصحاء، وقد رأيت أن أجمع في هذا البحث ما استطعت أن أصل إليه من أفعال ألحقها النحاة بتلك الأبواب مع بيان العلة التي من أجلها ألحقت، وإيراد ما أوردوه من الشواهد الفصيحة التي تشهد لرأيهم واجتهادهم.

(*) الجامعة العراقية/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية.

The linguistic meaning and its effect in the widening of the Duplicate acts

ABSTRACT

Acts copier of months doors as, and precede it in the study, which is three Theme: the door was and sisters, and the door of the actions of the approach, and the door of thought and sisters, and wrote as almost agree on a limited number of actions in each door, look after him and gathered his evidence, and decide with his properties expressive and moral; but what almost gathered by most grammar books in question of the number of acts each door may ignore a lot of the views of grammarians considered to increase on those acts, was the general meaning, which is built upon those doors is the argument invoked by the increase in their number, burdens so what in a language other than eloquent evidence. I have seen that the whole of this research I could out of him by the acts inflicted grammarians those doors with a statement of the illness for which they have caused, and revenue all've welcomed their input eloquent evidence of that witness to their minds and hard work.

المقدمة

فمن نعم الله علينا أن خصّنَا بلغة كتابه الخاتم، وهذه اللغة على طول عمرها وكثرة ما كتب فيها تعطي من تأملها فسحة للقول والكتابة وإن تأخر عهده، وقد بدَا لي من تأمّلي فيما قرأت في كتب النحو أنْ أسطر في هذه الصفحات مسألة تناثرت أطرافها في كتب النحاة، وتباينت فيها آراؤهم، وإن طغى فيها قول جمهورهم، ألا وهي عدة الأفعال الناسخة وأثر المعنى في تغيّرها زيادة ونقصاناً.

فمن أشهر الأبواب النحوية وأسبقها في الدرس باب الأفعال الناسخة، وهي على ثلاثة أقسام: الأول: باب كان وأخواتها، والثاني باب أفعال المقاربة، والثالث: باب ظن وأخواتها، وليس غرضي في هذا البحث أن أبحث في تفاصيل هذه الأفعال وشواهدها وخصائص عملها، فذلك مشهور مبثوث في جميع كتب النحو، صغيرها وكبيرها، ولكن جهدي سيتوجه إلى النظر في عدد هذا الأفعال واختلاف النحاة في الاقتصاد أو التوسع فيها.

فكتب النحو تكاد تتفق على عدد محدود للأفعال في كلّ باب، تعتني به وتجمع له الشواهد، وتفصّل فيما له من الخصائص التعبيرية والمعنوية؛ ولكن ما كادت تجمع عليه أغلب الكتب النحوية في مسألة عدد أفعال كل باب قد تجاهل كثيراً من آراء النحاة المعتبرة في الزيادة على تلك الأفعال، وقد كان المعنى العام الذي بنيت عليه تلك الأبواب هو الحجة التي احتج بها من زاد في عددها، آزره في ذلك ما بلغه من شواهد الفصحاء، وقد رأيت أن أجمع في هذا البحث ما استطعت أن أصل إليه من أفعال ألحقها النحاة بتلك الأبواب مع بيان العلة التي من أجلها ألحقت، وإيراد ما أوردوه من الشواهد الفصيحة التي تشهد لرأيهم واجتهادهم، وإن خلا اجتهادهم من الشواهد اجتهدت في البحث عما يشهد لما قالوه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة مباحث وتمهيد بعد هذه المقدمة، يتبعها خاتمة بأهم النتائج:

التمهيد: وفيه الحديث عن المعاني المقتضية للتوسع في باب الأفعال الناسخة واتجاهاته، وضوابطه، وعلاقته بالتضمين والترادف.

المبحث الأول: أثر المعنى اللغوي في اتساع باب كان وأخواتها.

المبحث الثاني: أثر المعنى اللغوي في اتساع باب أفعال المقاربة.

المبحث الثالث: أثر المعنى اللغوي في اتساع باب ظن وأخواتها.

أسأله تعالى السداد في القول، والتوفيق فيما اجتهدت فيه، وأن يجعل هذا العمل لبنة صالحة في صرح عربيتنا الخالد، إنه ولي ذلك.

التمهيد:

اقتضت طبيعة البحث أن نسبقه بتمهيد تكون مادته توطئة لموضوع البحث، وسأذكر فيه النقاط الآتية:

أولاً: الحقول المعنوية المقتضية لنسخ الابتداء:

يتبين للمتأمل في باب الأفعال الناسخة أن ثمة معان عامة تجمع أفعال هذا الباب، وتبعاً لهذه المعاني كان لها ما تستحقه من عمل، فأي فعل وجد فيه معنى من المعاني بشروطه المعتبرة ألحق بهذا الباب واستحق ما له من عمل، وهذه المعاني العامة هي:

١- معنى الاتصاف المؤقت للمسند إليه بالمسند أو نفيه، وغالباً ما يتحول هذا الاتصاف المؤقت إلى اتصاف عام. ويمثل هذا المعنى: كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وبات، وظل، وتبعاً لهذا المعنى أدخل الفراء ومن تابعه الأفعال الثلاثة: أسحر، وأفجر، وأظهر، في هذا الباب، وأدخل غيره: غدا، وراح[1].

---

(١) ينظر: ص١٧٩-١٨٠ من البحث.

٢- معنى النفي المطلق لاتصاف المسند إليه بالمسند، ويمثل هذا المعنى: ليس، وما حمل عليها من الحروف العاملة عملها.

٣- معنى استمرارية اتصاف المسند إليه بالمسند، ويمثل هذا المعنى الأفعال المنفية بـ(ما)، وهي: ما زال، وما فتئ، وما انفك، وما برح، وما دام. وتبعاً لهذا المعنى أدخل ابن مالك ومن تابعه ونى، ورام في باب الأفعال الناسخة[١].

٤- معنى التحول في ذات المسند إليه أو صفته، ويمثل هذا المعنى: صار، وصيّر وتبعاً لهذا المعنى ألحق النحاة ما رادفهما في المعنى من الأفعال، وسيأتي تفصيلها في موضعه[٢].

٥- معنى مقاربة اتصاف المسند إليه بالمسند، ومقاربة الاتصاف تشعر بالحدث؛ لذا فإن المسند في هذا الباب في الغالب فعل يدل على ذلك الحدث، ويمثل هذا المعنى: كاد، وكرب، وأوشك[٣].

٦- معنى الرجاء في اتصاف المسند إليه بالمسند، ولكون الرجاء مستقبلاً لذا كان المسند في هذا الباب فيه ما يشعر بالحدث المستقبلي من كونه فعلاً مقروناً بأن، ويمثل هذا المعنى: عسى، وحرى، واخلولق[٤].

٧- معنى شروع المسند إليه بالمسند، والشروع يقتضي البدء بحدث ما، لذا كان المسند في هذا الباب فيه ما يشعر ببدء الحدث من كونه فعلاً مجرداً من علامة استقبال، ويمثل هذا المعنى: أخذ، وأنشأ، وطفق، وعلق، وألحق بها النحاة ما شاكلها في المعنى[٥].

---

(١) ينظر: ص١٦٣-١٦٤ من البحث.

(٢) ينظر: ص١٦٦ من البحث.

(٣) ينظر: ص١٨٢ من البحث.

(٤) ينظر: ص١٨٣ من البحث.

(٥) ينظر: ص١٨٤ من البحث.

٨- معنى اليقين أو الشكّ في اتصاف المسند إليه بالمسند، ويمثل هذا المعنى: علم، ووجد، ورأى، ودرى، وحجى، وخال، وحسب، وزعم، وظن، وما وافقها في المعنى[١].

ثانياً: التوسع في المعنى في باب الأفعال الناسخة:

إن التوسع في باب الأفعال الناسخة هو نوع من التوسع في المعنى عموماً، وهو باب من أبواب شجاعة العربية له أساليبه، وطرقه، ولا يتبين إلا بعد التركيب، ويكون تارة باللفظ المشترك، وتارة بالصيغة، وتارة بالإعراب، وتارة بالجمع بين بعضها[٢].

وبعد التأمل فيما ألحقه النحاة من الأفعال في باب النواسخ يمكن لنا أن نقول: إن هذا التوسع قائم على ركيزتين، الأولى: دلالة الفعل، والثانية: أثره الإعرابي.

فالإعراب أثر مسموع أو مرئي يشير إلى معنى اللفظ العامل، فيجب أن يتوافق مع معنى عامله بحيث ينسجم المعنى العام للتركيب اللغوي.

وقد كان توجه النحاة في إلحاق ما ألحق بباب الأفعال الناسخة قائم على تبين معانيها، وتوجيهها بما يتناسب مع السياق العام للتركيب، والمعاني العامة المقتضية لنسخ الابتداء، فما وافق منها معنى من المعاني المقتضية للنسخ جعلوه من الأفعال الناسخة تبعاً للضوابط التي سأذكرها، ومعاني الأفعال التي ألحقت بباب النواسخ لا تخرج عن الاتجاهات الآتية:

١- المعنى الموافق:

فهناك أفعال شاركت الأفعال الناسخة المشهورة في دلالتها، كما هو الحال في الأفعال: غدا، وراح، وأسحر، وأفجر، وأظهر، فكل هذه الأفعال مؤقتة بوقت

---

(١) ينظر: ص١٨٥-١٨٧ من البحث.

(٢) ينظر: بحثي الموسوم: الإعراب وأثره في توسع المعنى في آي من التنزيل الحكيم، وهو بحث قيد النشر.

خاص حالها كحال الأفعال المشهورة، نحو: أصبح وأضحى وأمسى، ولكنها تخلفت عن اللحاق بها عند الجمهور لقلة استعمالها وندرة شواهدها[1].

٢- تعميم الدلالة أو تخصيصها:

كل لفظ في العربية له دلالته الخاصة، ولكن هذه الدلالة قد يعتريها تعميم أو تخصيص تبعاً للسياق الذي ترد فيه، وقد لاحظت أن قسماً من الأفعال الناسخة قد ألحق بباب النواسخ بتعميم دلالتها أو تخصيصها. فممّا عمّم في دلالته كثير من الأفعال المرادفة لصار وصيّر، فالأفعال: عاد، وآض، ورجع على سبيل المثال معانيها الخاصة هي: العودة والرجوع، ومعناها العام الأوسع الدلالة على الانتقال والتحول من حال إلى حال، وهذا المعنى هو المعنى العام لصار؛ لذا حملت عليها في العمل.

ومما خصص في دلالته الأفعال المرادفة لما زال وأخواتها فهذه الأفعال دلالتها الخاصة هو عدم الزوال في ما زال مثلاً، ولكن معناها الأخص الذي من أجله نسخت الابتداء هو الاستمرار والبقاء، وهو لازم من لوازم عدم الزوال، فهو جزء من معناه، ولهذا المعنى ألحق النحاة بها ما شاكلها في المعنى من الأفعال نحو: ونى، ورام.

٣- التضمين:

هو فن من فنون البلاغة يختص به المتمكنون من فن التعبير لئلا يكون سبباً في ضياع المعاني، ومعنى التضمين أن يدل بكلمة واحدة على أكثر من معنى عند تقييدها بقيد خاص في التركيب، فلفظ الكلمة يدل على معناه المشهور، وقيده الحرفي أو الإعرابي الخاص يحمله معنى جديداً آخر[2].

---

(١) ينظر: ص١٧٩-١٨٠ من البحث.

(٢) ينظر: بحثي الموسوم: **التضمين النحوي وأثره في المعنى**، بحث منشور في مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد ٢٠٢، لسنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص١٩٦.

والتضمين كان باباً مقيداً من أبواب التوسع في باب الأفعال الناسخة.

٤- الترادف:

نص النحاة فيما ألحقوه من أفعال في باب النواسخ على أنها رادفت معاني الأفعال الناسخة المشهورة، فقالوا: إن ونى ورام رادفت معنى ما زال وأخواتها، وأن عاد وآض ورجع..، رادفت صار في معناها، ولكني أرى أن الترادف في هذا الباب ترادف مقيد يحكمه السياق العام، وصحة الإعراب، فلا يصلح أن يكون الترادف في معاني أفعال هذا الباب ترادفاً مطلقاً[١].

ثالثاً: الضوابط المستنبطة للتوسع في باب النواسخ:

لسائل أن يسأل كيف جمع النحاة الأفعال الناسخة، وكيف جاز لهم أن يتوسعوا في عدد الأفعال الناسخة، وهل هناك ضوابط لهذا التوسع؟

أقول إن النحاة قد ساروا على هدى في ضبط هذا الباب، فجمهورهم اقتصر على عدد محدود من الأفعال، وهو المذكور في غالب كتب النحو متسلحين بكثرة الشواهد وشهرة الاستعمال، ولكنهم لم ينصوا على أن عدة أفعال الباب انتهت بما عدوه وذكروه، بل أشاروا إلى إمكانية الزيادة عليها؛ لذا كان اتجاه النحاة الأوائل إلى ذكر الضوابط المعنوية لأفعال الباب مع التمثيل ببعضها، ثم توسع من جاء بعدهم تبعاً لما أقروه من الضوابط[٢].

---

(١) ينظر: ص١٦٣-١٦٤ من البحث.

(٢) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ-٧٩٦م)، **الكتاب**، ٥ج، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت: ١، ص٤٥، ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ-١٣٤٤م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ٤ج، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، راجعه: د.رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ج٣، ص١٢٢٢، وأبو حيان، محمد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ-١٣٤٤م)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ...ج، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ج٤، ص٣٢٨، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ-١٥٠٥م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٤ج، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ج١، ص٤١٢.

ويمكن لنا أن نقيد ضوابط التوسع في باب الأفعال الناسخة استنباطاً مما كتبه النحاة بالنقاط الآتية:

١- الشاهد الفصيح:

فوجود الشاهد أصل في التقعيد النحوي، ثم تفرق النحاة في الإفادة من هذا الشاهد فمنهم من اعتمد على الكثير الشائع، فبنى عليه، ومنهم من تصيد النوادر والشوارد فأجاز القياس عليه.

ووجود الشاهد في باب التوسع في الأفعال الناسخة أصل معتمد؛ لذا فإن الفراء لم يتابع على ما زاده في باب الأفعال الناسخة لأنه ذكره غفلاً من الشواهد[١].

٢- انسجام المعنى:

قدمت قريباً المعاني العامة التي تقتضي نسخ المبتدأ والخبر، فكل فعل أمكن لنا أن نجد فيه معنى من تلك المعاني أمكن إدخاله في باب النواسخ بعد أن تتوفر فيه الضوابط الأخرى.

٣- القرينة الإعرابية:

القرينة الإعرابية هي الأثر الظاهر الذي يدركه السامع والقارئ لمعاني الأفعال العاملة، فالفعل يتوسع في معناه فيصرف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر مناسب للأثر الإعرابي، وهذا الأمر يبدو واضحاً في باب التضمين المدلول عليه بالصلة الحرفية[٢].

---

(١) ينظر: جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي، (ت٦٧٢هـ-١٢٧٤م)، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤ج، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٨.

(٢) ينظر: د.هادي الشجيري، التضمين النحوي، ص٢٠٧.

٤- التأويل القريب:

إن التوسع في معاني الأفعال مدخل من مداخل البلاغة في التعبير، ولكن هذا التوسع يجب أن يخضع لضابط اللغة لئلا يؤدي الإسراف فيه إلى ضياع المعاني اللغوية؛ لذا رفض كثير من النحاة التوسع في باب الأفعال الناسخة وعدوا الشواهد القليلة الواردة في استعمال بعض الأفعال من باب التضمين، والتضمين لا ينقاس عند المحققين من العلماء بل يقتصر فيه على السماع حرصاً على سلامة الألفاظ من التحريف والتأويل البعيد المتكلف.

المبحث الأول: أثر المعنى اللغوي في اتساع باب كان وأخواتها

أول من أشار إلى عدّ أفعال هذا الباب هو سيبويه، فقال في كتابه: ((هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فمن ثمّ ذُكر على حدته ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يَجُزْ في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا، كحالك في الاحتياج إليه ثمّة، وسنبين لك إن شاء الله.

وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر))[١].

فذكر أربعة من أفعال هذا الباب، وذكر قاعدة عملها التي يمكن على أساسها أن نضيف إليها ما شابهها من الأفعال. قال محمد الدلائيّ، وهو من شرّاح التسهيل: ((وأما سيبويه فأورد منها ألفاظاً، ثمّ قال: وما كان نحوهنّ ممّا لا يستغني مرفوعه عن الخبر، فأعطى قانوناً كليّاً مضبوطاً به أفعال الباب))[٢].

---

(١) سيبويه، ج١، ص٤٥.

(٢) محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، (ت١٠٨٩هـ-١٦٧٨م)، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ٣ج، تحقيق: د.مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ج٣، ص١١٧٩.

وقانون سيبويه الكليّ فيه إشارة إلى أنّ أفعال هذا الباب غير محصورة كما يرى الرضي إذ يقول: ((ولم يذكر سيبويه منها سوى كان، وصار، وما دام، وليس... والظاهر أنها غير محصورة))[1].

وفي قانونه أيضاً تنبيه على سائر أفعال الباب كما يرى ابن يعيش: ((سيبويه لم يأت على عدّتها، وإنّما ذكر بعضها ثم نبّه على سائرها؛ بأن قال: وما كان نحوهنّ من الفعل، ممّا لا يستغني عن الخبر، يريد: ما كان مجرداً من الحدث، فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث))[2].

وقد اجتهد النحاة في جمع أفعال هذا الباب على أساس دلالتها وربطها بين معمولها الأول والثاني، فكاد الإجماع يقع على ثلاثة عشر فعلاً، وهي التي اصطلح على تسميتها في كتب النحو بباب كان وأخواتها، وهي: ((كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وما زال، وما برح، وما انفكّ، وما فتئ، وما دام، وليس))[3].

وقد توسع نحاة آخرون اعتمدوا المعنى اللغويّ العامّ لهذه الأفعال، فألحقوا ببعض أفعالها أفعالاً أخرى شاركتها في دلالتها العامة، فجعلوا لها من العمل ما

---

(١) رضي الدين الأستراباذيّ، محمد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ-١٢٨٧م)، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ٤ج، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ج٢، ص٢٧٠.

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت٦٤٣هـ-١٢٤٥م)، **شرح المفصل**، ١٠ج، عالم الكتب، بيروت، ج٧، ص٩٠.

(٣) الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (ت٦١٧هـ-١٢٢٠م)، **التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب**، ٤ج، تحقيق: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م، ج٣، ص٢٨٣، وينظر: الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، (ت٤٧١هـ-١٠٧٩م)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ٢ج، تحقيق: د.كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م، ج١، ص٣٩٧، وشرح ابن يعيش، ج٧، ص٨٩.

لأفعال هذا الباب، ومما ألحقه النحاة المحققون في أفعال هذا الباب اعتماداً على معناها الأفعال الآتية:

أولاً: ما ألحق بـــ(ما زال) وأخواتها في العمل لمرادفتها في المعنى:

١- ونى:

ذكره المغاربة وزاده بعض البغداديين وابن مالك في أفعال هذا الباب؛ لأنه في بعض استعمالاته مرادف لـــ(ما زال) وأخواتها في المعنى[١]، فهي تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها، فألحق بها في العمل، فكـــان مـــن نواسخ الابتداء[٢].

قال أبو حيان: ((فإنّ أصحابنا ذكروا (ونى)، وأن بعض البغداديين زادهـــا في أفعال هذا الباب؛ لأن معناها معنى (ما زال)، وذلك: ما ونى زيدٌ قائماً، أي: ما فتر عن القيام[٣]؛ ولذلك ألحقها بها))[٤].

---

(١) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـــ-١٣١١م)، **لسان العرب**، دار صادر، بيـــروت، (د.ت)، (ونى).

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٣٣، وشرح الرضي، ج٤، ص١٨٦، وأبو حيـــان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج٤، ص١١٥، والدلائي، **نتائج التحصيل فـــي شـــرح كتاب التسهيل**، ج٣، ص١١٤١، والأشموني، علي بن محمد، (ت نحو ٩٠٠هـــ-١٤٩٥م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٤ج، طبع مع حاشية الصبان، ومعه شـــرح الشـــواهد للعينـــي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، ج١، ص٣٧٤، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص٣٥٦.

(٣) وتفسير أبي حيان لـــ(ما ونى زيدٌ قائماً) بـــ(ما فتر عن القيام) لا يستقيم؛ لأن (ونى) بمعنى (فتر) تامة، والتي بمعنى (ما زال) ناقصة، وقد نص النحويون على أن تقييد (ونى) بمرادفة (مـــا زال) احتراز عن (ونى) بمعنى (فتر)، قال ابن مالك: ((وقيد: ونى ورام الملحقتان بهنّ بمرادفتهما لهن، احتراز من ونى بمعنى فتر)). ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٣٤. وقال أيضاً: ((وتتم ونى بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة)). ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٣.

(٤) أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج٤، ص١٢٣، وينظـــر: ابـــن عصـــفور الأشبيلي، (ت٦٦٩هـــ-١٢٧١م)، **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ٢ج، تحقيق: د.صـــاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـــ-١٩٩٩م، ج١، ص٣٧٦، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٤٠، وهمع الهوامع، ج١، ص٣٥٦.

ويرى ابن مالك أن استعمال (ونى) بمعنى (ما زال) غريب، ولا يكاد النحويون يعرفونه إلا من عني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالها قوله[1]:

لا يَنِى الخِبُّ شِيمَةَ الحبِّ ما دا م فلا تَحْسَبَنَّهُ ذا ارعواءِ

٢- رامَ:

زاده ابن مالك، كما ذكر أبو حيان[2]، إذ جعله مرادفاً لـ(ما زال) وأخواتها في معناها[3]، فلحق بها في العمل، فأصبح من نواسخ الابتداء[4].

واستعمال هذا الفعل استعمال الأفعال الناقصة غريب، كاستعمال (ونى) حسب رأي ابن مالك؛ إذ يقول في تسهيله: ((وهي وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب))[5].

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٦، وينظر: عبدالسلام محمد هارون، **معجم شواهد العربية**، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، (د.ت)، ص٣٠، ود.إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ١٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ج١، ص٧٧. والخب: الخدّاع.

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٣٣، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج٣، ص١١٤٨، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٥٢.

(٣) وأكثر ما يرد تشبيهها ببرح، قال صاحب التاج: ((يقال: ما رمت أفعل ذلك، أي: ما برحت)). ينظر: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (ت١٢٠٥هـ-١٧٩١م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، (ريم).

(٤) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، (ت٦٧٢هـ-١٢٧٤م)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ص٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٣٣٣، وابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن القرشي، (ت٧٦٩هـ-١٣٦٨م)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٤ج، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م-١٤٠٥هـ، ج١، ص٢٤٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١١٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٧٤.

(٥) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٣٤، وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ج٤، ص١٢٣، والدلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج٣، ص١١٤٠، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٥٦.

ومن شواهد استعماله ناقصاً قول الشاعر[1]:

إذا رُمْـــتَ ممّـــنْ لا يَـــريمُ متيّمـــاً سُلُوّاً فقد أُبْعِدْتَ فى رَوْمِكَ المَرْمَى

ثانياً: ما ألحق بـ (صار) في العمل لموافقتها في المعنى:

قال الأشموني: ((مثل **صار** في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعـال، وذلك عشرة، وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعـد، وحـار، وارتـد، وتحول، وغَدَا، وراح))[2].

وقال السيوطي: ((وألحق قوم بصار: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحـار، واستحال، وتحوّل، وارتدّ، وما جاءت حاجتك، وقعدت كأنّها حربة. وقوم: غَدَا، وراح. والفراء: أسحر، وأفجر، وأظهر))[3]. وبما ألحقه الفراء ((تمـت أفعـال الباب ثلاثين فعلاً))[4].

١- آض:

ألحقه في أفعال هذا الباب كثير من النحاة، مـنهم: الأعلـم الشـنتمريّ، والزمخشري في مفصله، وتابعه على ذلك شرّاح المفصل[5]، وابن مالـك فـي

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٣٤، وينظر: د.إميـل يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ج٧، ص٧٥.

(٢) شرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ-١٣٤٤م)، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيـروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٦٦.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٥٩. وتوسع آخرون فقالوا: يدخل في هذا البـاب كـل فعـل يجـيء المنصوب به بعد المرفوع لا يستغني عنه تقول: قام زيدٌ كريماً، وذهب زيدٌ متحدثاً، وعاش الفتى مجاهداً في قومه. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨. وسأفصل القول فيما ألحق بصار مرتباً إياها على ما أورده السيوطي في الهمع، إذ هو أوسع من عدّها، وأرى أنه سار فـي ترتيبها على وفق كثرة ورودها، وهذا الضابط ينطبق على الأفعال الواردة في جميع الأبواب.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩٠، والخوارزمي، **التخمير شرح المفصل في صـنعة الإعراب**، ج٣، ص٢٨٤.

تسهيله[١]، وتابعه على ذلك شرّاح التسهيل[٢]، وأبو حيان في نكته وارتشافه[٣]، وغيرهم من النحاة[٤].

ومن الشواهد الفصيحة التي أوردها النحاة لاستعمال (آض) بمعنى (صار):

قول زهير في أرض قطعها[٥]:

قطعتُ إذا مَا الآلُ آضَ كأنّهُ سُيُوفٌ تَنَحّى سَاعَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

وقول الآخر[٦]:

وبالمَحْضِ حتّى آضَ جَعْداً عَنَطْنَطاً إذا قَامَ سَاوَى غاربَ الفَحْلِ غاربُهْ

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٤) ينظر: ابن أبي الربيع الأشبيلي، عبيدالله بن أحمد القرشي، (ت٦٨٨هـ-١٢٨٩م)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ج٢، ص٦٧٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وعباس حسن، (ت١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، **النحو الوافي**، ٤ج، دار المعارف، مصر، ج١، ص٥٥٧. وقد أشار إلى هذا الاستعمال كثير من أصحاب اللغة، ينظر: الأزهري، محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ-٩٨١م)، **تهذيب اللغة**: تحقيق مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م-١٩٦٧م، (آض)، وابن منظور، **لسان العرب**، (آض)، والفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت٨١٧هـ-١٤١٥م)، **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، (آض).

(٥) شرح ديوان زهير، ص٢٤٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف، في ابنه منازل. ينظر: عبدالسلام محمد هارون، **معجم شواهد العربية**، ص٥٢، ود.إميل يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ج١، ص١٩٥، والعنطنط: الطويل من الرجال.

وقول الآخر[1]:

رَبّيْتُـــــهُ حتّـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا وآضَ نَهْـــداً كالحِصَـــانِ أجْـــرَدا

٢- عاد:

زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحـــاة مـــنهم: الأعلـــم الشـــنتمريّ، والزمخشري، وشرّاح مفصله[2]، وابن مالك وشرّاح تسهيله[3]، وأبو حيان فـــي نكته وارتشافه[4]، ونحاة آخرون[5].

ومن الشواهد الفصيحة التي أوردوها لاستعمال (عاد) بمعنى (صار):

قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾ (يس: ٣٩)[6]، وقوله صـــلى الله عليه وسلم لمعاذ: أعدت فتاناً يا معاذ، أي: صرت[7].

---

(١) البيت للعجاج، وفي بعض كتب النحاة: ... كالحسام أجردا، ينظر: ملحق ديوانـــه، ج٢، ص٢٨١. ويقال للغلام إذا شب وغلظ، قد تمعدد.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩٠، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصـــل، ج٣، ص٢٨٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شـــرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل فـــي شـــرح كتـــاب التســـهيل، ج٣، ص١١٧٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيـــان، ارتشـــاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٥) ينظر: ابن أبي الربيع الأشبيلي، البسيط في شـــرح جمـــل الزجـــاجي، ج٢، ص٦٧٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢، وشرح الأشـــموني، ج١، ص٣٦١، وعبـــاس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧. وهو معنى مشهور أشار إليه أصحاب معاجم اللغة، ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد، (ت٧٧٠هـــ-١٣٦٩م)، **المصـــباح المنيـــر**، المطبعـــة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٢م، (عود)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، (عود).

(٦) ينظر: ابن أبي الربيع الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٦٦٨.

(٧) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد، مجد الدين، (ت٦٠٦هـــ-١٢١٠م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت)، ج٣، ص٣١٦، وينظر: ابن منظور، لسان العرب، (عود).

قول الشاعر[١]:

وكانَ مُضلِّي مَــنْ هُــدِيْتُ بِرُشْــدِهِ فَلِلّهِ مُغْــوٍ عَــادَ بالرّشْــدِ آمِــراً

وقول الآخر[٢]:

تَعُدْ فِيْكُمُ جَــزْرَ الجَــزُورِ رِمَاحُنــا وَيَــرْجِعْنَ بالأَكْبَــادِ مُنْكَسِــرَاتِ

٣- آل:

ذكره في أفعال هذا الباب بعض النحاة منهم: أبو حيان في النكت الحسان، وارتشاف الضرب[٣]، والسيوطي في الهمع[٤]، وقد أكّد هــذا المعنــى بعــض اللغويين[٥].

وذكره ابن مالك في التسهيل، ثم استدرك، وصحّح عدم الإلحاق[٦]، وتابعه في ذلك شرّاح تسهيله[٧].

ومما أورده ابن مالك شاهداً على استعمال (آل) بمعنــى (صــار) قــول الشاعر[٨]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب، ينظر: عبدالسلام محمد هارون، **معجم شواهد العربية**، ص١٧٨، ود.إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج٣، ص١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرأة من بني عامر، ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميــل فــي شــرح التسهيل (هامش٤)، ج٤، ص١٦١، ود.إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغــة العربيــة، ج١، ص٥٢٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشــاف الضــرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (أول).

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤.

(٧) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٢، والــدلائي، نتــائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٦.

(٨) قال محقق التذييل والتكميل: البيتان ليسا في مطبوعة شرح المصنف، وهما في النســخة التي حققها الدكتور محمد علي إبراهيم ص١٠٢ (رسالة دكتوراه)، وقد علق عليهما شرّاح التسهيل. ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٢، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٦، وهما بلا نسبة في المصادر المتقدمة.

وَعَـــــرُوبٍ غيـــــرِ فاحِشَـــــةٍ مَلَّكَتْنِـــــي وُدَّهَـــــا حِقَبـــــا
ثـــــمّ آلـــــتْ لا تُلَكّمُنَـــــا كُـــلُّ حَـــيٍّ مُعْقِـــبٌ عُقَبـــا

قال أبو حيان: ((ولا حجة في هذا؛ لأنه يحتمل أن يكون (آلت) بمعنى: حَلَفَتْ، و(لا تكلمنا) جواب القسم))[١].

وقال الدلائي: ((والأصح أن لا يلحق بها (آل) استشعاراً؛ لأنّ لا دليل فيما أنشده؛ لاحتمال تطرق ذلك الاحتمال))[٢].

٤- رجع:

زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحاة منهم: ابن مالك وشرّاح تسهيله[٣]، وأبو حيان في نكته وارتشافه[٤]، ونحاة آخرون[٥].

ومن الشواهد الفصيحة التي ذكروها لاستعمال (رجع) بمعنى (صار)[٦]:

قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كفّاراً يَضْرِبُ بعضُكُم رقابَ بعضٍ)) [٧]. قال ابن مالك في شواهد التوضيح: ((قلت: مما خفي على أكثر

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٢.

(٢) الدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٧.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وعباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧.

(٦) ينظر: نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٤، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٧.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب العلم – باب الإنصات للعلماء، ج١، ص٣٥.

النحويين استعمال رجع كصار معنى وعملاً، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: لا ترجعوا بعدي كفاراً، أي: لا تصيروا))[1].

وحمله بعض من أدخله في باب كان على تضمينه معنى صار، قال السمين الحلبي: ((وزعم بعضهم أنه يُضَمّنُ معنى صار، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وجعل منه قوله عليه السلام: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، ومن منع من جريانه مجرى صار جعل المنصوب حالاً))[2].

ومن الشواهد أيضاً[3]:

قول الشاعر[4]:

..... وَيَرْجِعْنَ بالأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ

وقول الآخر[5]:

قدْ يَرْجِعُ المَرْءُ بعدَ المَقْتِ ذا مِقَةٍ بالحِلْمِ فادْرَأ بهِ بَغْضَاءَ ذِي إحَنِ

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، (ت٦٧٢هـ-١٢٧٤م)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: د.طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ، ص١٩٧.

(٢) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت٧٥٦ه-١٣٥٥م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ١١ج، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ج١، ص١٦٦-١٦٧ .

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٢.

(٤) تقدم القول فيه في الفعل (عاد).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ج٤، ص١٦٢، وينظر: عبدالسلام محمد هارون، **معجم شواهد العربية**، ص٥٢٠.

٥- حارَ:

زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحاة منهم: ابن مالك وشرّاح تسهيله[١]، وأبو حيان في نكته وارتشافه[٢]، ونحاة آخرون[٣].

ومن الشواهد الفصيحة التي ذكرها النحاة على استعمال **(حار)** بمعنى صار:

قول لبيد بن ربيعة[٤]:

وما المَرْءُ إلّا كالشّهَابِ وضوئِهِ يَحُوْرُ رماداً بعدَ إذْ هُو سَاطِعُ

٦- استحال:

زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحاة منهم: ابن مالك وشرّاح تسهيله[٥]، وأبو حيان في نكته وارتشافه[٦]، ونحاة آخرون[٧].

ومن الشواهد الفصيحة التي ذكرها النحاة على استعمال **(استحال)** بمعنى صار:

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٨، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وعباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧.

(٤) وهو من الطويل، ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ-٦٦١م): دار صادر، بيروت، ص٨٨.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٤.

(٦) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٨، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وعباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧.

قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((فاسْتَحَالتْ في يَدِهِ غَرْبـاً))[1]، ومثلـه قول الشاعر[2]:

إنّ العَـــدَاوَةَ تَسْـــتَحِيْلُ مَـــوَدّةً بِتَـــدَارُكِ الهَفَـــوَاتِ بالحَسَـــنَاتِ

٧- تحوّل:

زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحـاة مـنهم: ابـن مالـك وشـرّاح تسهيله[3]، وأبو حيان في نكته وارتشافه[4]، ونحاة آخرون[5].

ومن الشواهد الفصيحة التي ذكرها النحاة على استعمال **(تحـوّل)** بمعنـى صار:

قول امرئ القيس[6]:

وبُدّلْتُ قَرْحـاً دامِيـاً بَعْـدَ صِـحّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَـوّلْنَ أبْؤُسـاً

---

(١) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، (ت٢٥٦هـ-٨٧٠م)، **صحيح البخـاري (الجـامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامـه)**، ٥ج، تحقيـق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، وأشرف على طبعه: قصيّ محب الـدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ، رواه البخاري في التعبيـر (بـاب ٢٨، حديث ٧٠١٩).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: السيوطي، **همـع الهوامـع**، ج١، ص٣٥٨، وينظـر: عبدالسلام محمد هارون، **معجم شواهد العربية**، ص٩٢، ود.إميل يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ج١، ص٥٣٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٤.

(٤) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشـاف الضـرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٨، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وعباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧.

(٦) البيت من الطويل، **ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبـي سـعيد السـكري**، (ت٢٧٥هـ-٨٨٨م): دراسة وتحقيق: د.أنور عليان أبو سويلم، ود.محمد علي الشوابكة، مركز زايـد للتـراث والتاريخ - العين، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٥٥١، وفي بعض المصادر النحويـة يـروى: .... لعل منايانا تحول أبؤسا. ينظر: الدلائي، نتائج التحصيل، ج٣، ص١١٧٤.

ومثله قول الآخر[١]:

لا يُوئِسَنّكَ سُؤْل عِيْــقَ عَنْــكَ فكَــمْ بُؤْسٍ تَحَوّلَ نُعْمَى أنْسَــتِ النّقَمَــا

٨- ارتدّ:

زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحــاة مــنهم: ابــن مالــك وشــرّاح تسهيله[٢]، وأبو حيان في نكته وارتشافه[٣]، ونحاة آخرون[٤].

قال ابن مالك: ((وإنما استحق ارتدّ أن يكون بمعنى صار؛ لأنه مطاوع ردّ بمعنى صيّر))[٥].

ومن الشواهد الفصيحة التي ذكرها النحاة على استعمال **(ارتَدّ)** بمعنى صار: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ (يوسف: ٩٦). قال السمين الحلبي: ((وفي (بصيراً) وجهان، أحدهما: أنه حال، أي: رجع فــي هذه الحال، والثاني: أنه خبرها؛ لأنها بمعنى صار عند بعضهم))[٦].

٩- جاء:

أوّل من أشار إلى إلحاق (جاء) بــ(صار) إلحاقاً مقيداً هو سيبويه، إذ يقول: ((ومثل قولهم: من كان أخاك؟ قول العرب: ما جاءت حاجتَك؟ كأنــه قــال: مــا صارت حاجتَك... وإنما صُيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده؛ لأنه بمنزلة

---

(١) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٧.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦١، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٤.

(٣) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٦، وأبو حيان، ارتشــاف الضــرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٨، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦١، وعباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٧.

(٦) السمين الحلبي، الدر المصون، ج٦، ص٥٥٧.

المثل))[1]، وتابعه على ذلك شرّاح كتابه، يقول السيرافي: ((فأمّا قول العرب: ما جاءت حاجتك؟ فقد أجروها مجرى صارت، وجعلوا لها اسماً وخبراً هو الاسم، كما كان ذلك في باب كان وأخواتها... وجعل (جاء) بمنزلة (صار)، وإدخالها على اسم وخبر هو غير معروف إلّا في هذا، وهو من أمثال العرب))[2].

ثم زاده في أفعال هذا الباب جمع من النحاة على تباين في طرد هذا الاستعمال، منهم: ابن الحاجب، والأولى عنده طرد جاء في جميع المواضع[3]، فقد نقل عنه الدلائي قوله في أمالي المفصّل: ((في (جاء البرُّ قفيزين)، اختلف في نصب القفيزين فقيل: على الحالية، والأولى أنّه على الإخبار، لفضليّة الحال، وأنّ المعنى على الصيرورة، وأنّ القفيزين محطُّ الفائدة، تقول: كِلْتُ البرّ، فجاء قفيزين... واعتلّ له بعضٌ بأنّ ليس القصدُ صيرورتَه على ذلك بعد أنْ لم يكن عليها، بل إنّه جاء مفصلاً مجعولاً انتقالُه من الجهل به إلى العلم به))[4].

وجعلها الزمخشري بمعنى صار في قول العرب: (ما جاءت حاجتك؟) خاصّة، وتابعه على ذلك شرّاح مفصله[5]، وأبو حيان في ارتشافه[6]، ونحاة آخرون[7].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص٥٠، وعنه نقل أصحاب اللغة، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (جيأ).

(٢) أبو سعيد السيرافي، (ت٣٦٨هـ-٩٧٩م)، **شرح كتاب سيبويه**، ٥ج، حققه: د.رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ج٢، ص٣٨٧.

(٣) ينظر: الدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٦، ومحمد بن علي الصبان، (ت١٢٠٦هـ-١٧٩٢م)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٤ج، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م ، ج١، ص٣٦٢.

(٤) الدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٥.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩٠، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصل، ج٣، ص٢٨٤.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨.

(٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٦٢، وعباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٥٧. وقال ابن أبي الربيع: ((ولا أعلم خلافاً أن جاء لم تستعمل بمعنى صار إلا في هذا الموضع وحده)). ابن أبي الربيع الأشبيلي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ج٢، ص٦٦٩، أقول: قدمت أن ابن الحاجب يرى استعمالها في غير الموضع المشار إليه.

وجعل ابن مالك إلحاق (جاء) بصار في قول العرب: ما جاءت حاجتك؟ من النادر[١]، وتابعه على ذلك شرّاح التسهيل[٢].

وأما قول العرب: **ما جاءت حاجتك؟** فقد رواه سيبويه عن بعض العرب، قال الأشموني: ((وحكى سيبويه عن بعضهم: ما جاءت حاجتك؟ بالنصب والرفع، بمعنى: ما صارت؟ فالنصب على أنّ ما استفهاميّة مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود على ما، وأدخل التأنيث على ما؛ لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير: أيّةُ حاجة صارت حاجتُك؟ وعلى الرفع: حاجتُك اسم جاءت وما خبرها))[٣].

وقال ابن يعيش في تفصيل سبب إعمال (جاء): ((وقد قالت العرب: ما جاءت حاجتَك؟ بتأنيث جاء وإلحاقه التاء، ونصب حاجتَك.

وأوّل من تكلّم به الخوارج حين أتاهم ابن عباس يدعوهم إلى الحقّ من قبل عليٍّ عليه السلام، فأجروا جاء ههنا مجرى صار، وجعلوا لها اسماً وخبراً، ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه، وذلك أنّ قولك: جاء زيدٌ إلى عمروٍ كقولك: صار زيدٌ إلى عمرو؛ لأن في جاء الانتقال مثل ما في صار؛ فلمّا كانت في معناها أجريت مجراها، فـ(ما) اسم مبتدأ مرفوع الموضع، وجاءت فعلٌ ماضٍ فيه ضمير مرفوع يعود إلى (ما)، وأنث حملاً على المعنى؛ لأن (ما) هو الحاجة في المعنى، والتقدير: أيُّ حاجةٍ جاءت حاجتك؟

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٣، الدلائي، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٥.

(٣) شرح الأشموني: ١، ص٣٦٢، وينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥٠-٥١.

وحاجتك منصوبة؛ لأنّها الخبر، والجملة خبر (ما)... ولا عهد لنا بـ(جاء) في معنى صار إلا في هذا المثل))[١].

١٠- قَعَدَ:

أولّ إشارة إلى استعمال (قعد) بمعنى صار استعمالاً مطرداً نقلها ابن مالك عن الفرّاء والكسائيّ، فقال: ((والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطرداً، وجعل من ذلك قول الراجز[٢]:

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضَابُ ولا الوشَاحَانِ ولا الجِلْبَابُ
مِنْ دونِ أنْ تَلْتَقِيَ الأرْكَابُ ويَقْعُدَ الأربُ لهُ لُعَابُ

وحكى الكسائيّ: قعد لا يُسْأَلُ حاجةً إلا قضاها، بمعنى: صار، ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر[٣]:

ما يَقْسِمُ اللهُ أقْبَلْ غَيْرَ مُبْتَئِسٍ منهُ وأقْعُدْ كريماً ناعمَ البالِ))[٤].

ويرى الزمخشري في (مفصّله) أن استعمال (قعد) بمعنى (صار) في قولهم: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، نظير استعمال جاء بمعنى صار[٥]، وتابعه على ذلك شرّاح المفصل، قال ابن يعيش: ((ونظيره، أي نظير الفعل جاء في الاستعمال الخاص، **قعد** في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، ففي قعدت ضمير يعود إلى الشفرة، وكأن واسمها وخبرها في موضع نصب

---

(١) شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩١، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٨٧.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (ركب)، وينظر: د.إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج٩، ص٨٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت، ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت: ١٩٢.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٨، وينظر: الفراء، يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ-٨٢٢م)، **معاني القرآن**، ٣ج، تحقيق: الأول: نجاتي والنجار، والثاني: النجار، والثالث: شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ج٢، ص٢٧٤.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩٠.

خبر قعدت، وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصيرورة والانتقال فلذلك ضاهت صار فاعرفه))[1].

ولكنّه في الكشاف توسع في استعمال قعد، فجعل منه قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾(الإسراء: ٢٢)، فقال: ((فتقعد: من قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، بمعنى: صارت، يعني: فتصير جامعاً على نفسك الذمّ وما يتبعه من الهلاك من إلهك، والخذلان والعجز عن النصرة ممّن جعلته شريكاً له))[2].

ويرى ابن الحاجب طرد (قعد) بمعنى صار في مثل الموضع المستعمل فيه، فلا يقال: قعد كاتباً، بمعنى: صار، بل: قعد كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حربة، واستحسنه المحقق الرضي[3].

وجعل ابن مالك إلحاق (قعد) بـ(صار) من النادر، وذلك في قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وصحّح عدم إطلاقه[4]، وتابعه على ذلك بعض شرّاح التسهيل[5]، ونحاة آخرون، قال ابن أبي الربيع: ((والذي يظهر لي أن العرب لم تستعمل قعد بمعنى صار إلا في هذا الموضع خاصة))[6].

---

(١) شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩١، وينظر: الخوارزمي، التخمير في شرح المفصل، ج٣، ص٢٨٤.

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ-١١٤٤م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ٦ج، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ج٣، ص٥٠٦، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٩.

(٣) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج٤، ص١٨٨، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٦.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٤، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٧.

(٦) ابن أبي الربيع الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٦٦٩.

ثالثاً: ما ألحق بـ(أضحى وأخواتها) لاشتراكها في الدلالة المؤقتة:

١-٢: غَدَا وراَحَ:

ألحقهما في أفعال هذا الباب جمع من النحاة، منهم: الزمخشري[١]، وشرّاح مفصله[٢]، والجزولي[٣]، وابن عصفور[٤]، وأبو البقاء[٥]، وابن أبي الربيع الأشبيلي[٦]، وشمس الدين الكيشي[٧].

ويبدو أنّ لبعض النحاة أكثر من وجه في إلحاق هذين الفعلين بباب كان، قال ابن عصفور: ((وأما غدا وراح فيستعملان تامّين وناقصين، فإذا استعملا تامّين دلّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مُضيٍّ أو غيره، فتقول: غدَا زيدٌ وراح، أي: دخل في الغُدُوّ والرواح.

وقد يدلان على إيقاع الفاعل شيئاً في الوقت الذي اشتُقّا منه، يقال: غدا زيدٌ وراح، أي: مشى في الغدوّ والرواح.

---

(١) ينظر: ابن يعيش، ج٧، ص٩٠.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش، ج٧، ص٩١، والخوارزمي، التخمير في شرح المفصل، ج٣، ص٢٨٤.

(٣) ينظر: الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز، (ت٦٠٧هـ-١٢١١م)، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م، ص١٠٤.

(٤) ينظر: المقرب: ١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص٣٧٦.

(٥) ينظر: إعراب لامية الشنفرى: ٧٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٢.

(٦) ابن أبي الربيع الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٦٧٣.

(٧) ينظر: شمس الدين الكيشي، محمد بن أحمد، (ت٦٩٥هـ-١٢٩٦م)، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق: د.عبدالله علي الحسيني البركاتي، ود.محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ص١٤٦، ١٥١.

وإذا استعملا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وأن لا يكون، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقّا منه، وذلك نحو: غدَا زيدٌ قائماً، أي: وقع قيامُه في وقت الغدوّ، وراح عبدالله منطلقاً، أي: وقع انطلاقُه وقت الرواح.

وقد يكونان بمعنى صار، فتقول: غدَا زيدٌ ضاحكاً، وراح عبدالله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق))[١].

وصحح ابن مالك في التسهيل عدم إلحاقها في باب كان فقال: ((وألحق قوم بأفعال هذا الباب: **غدا وراح**، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه: (اغد عالماً أو متعلّماً ولا تكن إمّعةً)[٢]، وبقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لو توكّلتم على الله حقّ توكّله لرزقكم كما تُرزقُ الطير، تغدو خِماصاً، وتروح بِطَاناً)[٣]، والصّحيح أنهما ليْسَا من الباب، وإنّما المنصوبُ بعدهُما حالٌ؛ إذْ لا توجد إلّا نكرة))[٤]. وتابعه على ذلك شرّاح التسهيل[٥].

٣-٤-٥: أسْحَرَ، وأفْجَرَ، وأظْهَرَ:

انفرد الفرّاء بحسب المصادر التي اطلعت عليها في إلحاق هذه الأفعال بباب كان، فقد نسب إليه جمع من النحاة هذا الإلحاق في كتاب الحدود[٦].

---

(١) ابن عصفور الأشبيلي، (ت٦٦٩هـ-١٢٧١م)، **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ج١، ص٤١٦، وينظر: الدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٨، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٩.

(٢) السخاوي، المقاصد الحسنة: ١٢٩.

(٣) مسند الإمام أحمد (حديث رقم ٢٠٥)، ج١، ص٣٣٢.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٤٨.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٦، والدلائي، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج٣، ص١١٧٨.

(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٧، وابن عقيل، المساعد، ج١، ص٢٠٦، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١١٢.

ولم أجد أحداً من النحاة وافقه على هذا الإلحاق إلا ابن سعدان الكوفي في (أظهر) إذ ذكرها في باب كان[١]، أما جمهور النحاة فقد خالفوه في ذلك، بدعوى أنه لم يورد شاهداً على هذا الإلحاق[٢].

قال السيوطي: ((وألحق الفراء بها: أسحر، وأفجر، وأظهر ذكرها في كتاب الحدود. قال أبو حيان: ولم يذكر لها شاهداً على ذلك))[٣].

المبحث الثاني: أثر المعنى اللغوي في اتساع باب أفعال المقاربة

هذا هو القسم الثاني من أقسام الأفعال الناسخة للابتداء، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، والثاني: ما هو لترجي الفعل، والثالث: ما هو للشروع في الفعل[٤].

وعدّة أفعال هذا الباب تتفاوت، كما سيأتي تفصيله، تبعاً لاجتهاد النحاة في استقراء كلام العرب، ومنهجهم في التعامل مع الشواهد في تقعيد القواعد، فمن أطال التأمل وبالغ في الاستقراء، وبنى على الشواهد الفصيحة القليلة، كَثُرَ عنده العدد، ومن تأوّل المعاني واشترط كثرة الشواهد قلّ عنده العدد؛ لذا فهي عند بعضهم عشرة أفعال، وتصل عند آخرين إلى أربعين فعلاً[٥].

---

(١) ابن سعدان الكوفي، (ت٢٣١هـ-٨٤٦م) **مختصر في النحو**، دراسة وتحقيق: د.حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٦٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١، ص٣٤٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل، ج٣، ص١١٧٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٩، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٤٨، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص١٦٧.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٨٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص٣٢٧.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤١٢، وشرح الأشموني، ج١، ص٤٠٥.

وإنّما اختلف النحاة في عدّ أفعال هذا الباب بأقسامه الثلاثة تبعاً لاجتهادهم في استقراء الشواهد الفصيحة واستنباط معاني الأفعال منها؛ لذا فإنّي أرى أن المعنى اللغوي الذي يوافق العنوان، مع الشاهد الفصيح، هو بطاقة الفعل للدخول في أفعال هذا الباب، وما اختلاف النحاة في عدد أفعال هذا الباب إلا اختلاف في المعاني التي رأوها في تلك الأفعال بحسب ما وردهم من الشواهد التي خرجت فيها الأفعال عن معناها الظاهر المشهور إلى معنى يقارب معاني هذا الباب بأقسامه الثلاثة، فسلكوها في هذا الباب وأعطوها من العمل ما تستحقه أفعال هذا الباب الرئيسة.

أولاً: أفعال المقاربة:

يقصد بالمقاربة في هذا الباب: أنّ هذه الأفعال تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر[١].

وعنوانها، الذي هو المقاربة، هو الضابط في توسيع عدد أفعالها؛ لذا فقد اختلفت عدّتها في كتب النحاة، فمنهم من يقتصر على ثلاثة أفعال، هي: كاد، كرب، وأوشك.

وهذا رأي ابن مالك في الألفية، وتابعه على ذلك شرّاحها[٢]، قال ابن هشام: ((ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وكرب، وأوشك))[٣].

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش، ج٧، ص١١٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٤٠٥.

(٢) ينظر: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت٧٤٩هـ-١٣٤٨م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣ج، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ج١، ص٥١٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٤٠٥.

(٣) خالد زين الدين بن عبدالله الأزهري، (ت٩٠٥هـ-١٥٠٠م)، **التصريح بمضمون التوضيح**، ٥ج، تحقيق: د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ج١، ص٢٧٧.

ومنهم من يزيد على ذلك، فيوصلها إلى خمسة أفعال، وهذا رأي ابن مالك في شرح التسهيل؛ إذ يقول: ((ولمقاربته: هَلْهَلَ وكادَ وكَرَبَ وأوْشَكَ وأَوْلَى))[1].

ومنهم من يوصلها إلى ستة أفعال؛ فيزيد (ألَمّ)، قال السيوطي: ((ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ، أشهرها: كاد، وأغربها أوْلَى... والبواقي: كرب بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح، وزعم بعضهم: أنها من أفعال الشروع، وأوشك، وهلهل... وألَمّ، ومن شواهدها حديث: (وإنّ ممّا ينبتُ الربيعُ يقتلُ أو يُلِمُّ)[2]، أي: يلمُّ أنْ يقتل، وحديث: (فلولا أنّ اللهَ تعَالى قَدّرَهُ لألَمّ أنْ يذهبَ بصره)[3]))[4].

ثانياً: أفعال الرجاء:

ومعنى الرجاء في أفعال هذا الباب: هو ترقّب الخبر، والأمل في تحقّق وقوعه، وقد يدل بعض أفعاله على الإشفاق من الفعل، وهو عسى، ومعنى الإشفاق: هو الخوف من أمر مكروه[5].

والذي أجمع عليه النحاة على أنّه من أفعال الرجاء حسب قول السيوطي فعلان، هما: عسى، واخلولق[6].

ثم زاد ابن طريف، والسرقسطي، وابن مالك: حرى[7].

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٨٩، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص٣٢٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب٤٧، ج١، ص٤٥٣.

(٣) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله، (ت٤٣٠هـ-١٠٣٩م)، **صفة الجنة**، ٢ج، دراسة وتحقيق: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة (حديث رقم ٢٨٠)، ج٢، ص١٢٥.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥٩.

(٥) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٦٢٢.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٠٩.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٨٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٢٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٠٩.

ثالثاً: أفعال الشروع:

ومعنى الشروع في أفعال هذا الباب هو البدء والمباشرة بمضمون الخبر الفعليّ في المبتدأ. وقد عدّها ابن مالك في ألفيته خمسة أفعال، هي: أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وعَلِقَ[1]، ثمّ زادها في تسهيله إلى ثمانية أفعال، وهي: طَفِقَ، وطَفَقَ، وطَبِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، وهَبَّ[2].

واعترض أبو حيّان على عدّ ابن مالك وتفصيله المؤتلف، وجعلها ستّة فقط؛ ((لأن طفَقَ بفتح الفاء، وطَبِقَ بالباء المكسورة لغتان في طَفِقَ))[3].

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((أنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً))[4].

فزاد ثعلب في أفعال الشروع: قام، وقال: يقال: قام يفعل كذا إذا أخذ فيه، وأنشدوا[5]:

قامَتْ تلومُ وبعضُ اللومِ آونةً ممّا يَضُرُّ ولا يَبْقَى لَهُ نَقَلُ

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريّ في كتابه المسمى (الإملاءُ المُنْتَخَل في شَرْحِ كتابِ الجُمَل)[6] في أفعال هذا الباب مع (قام)

---

(١) ينظر: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت٧٤٩هـ-١٣٤٨م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٥١٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٤٠٥، وخالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح**، ج١، ص٢٧٧.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٨٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص٣٢٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص٣٢٩.

(٤) خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٢٧٧.

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص٣٢٩.

(٦) قال السيوطي: ((قال ابن مكتوم: له في النحو: المنخّل، نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ولا نعرفه إلا من جهته. قلت: نقل عنه في الارتشاف في عدة مواضع، والمنخل المذكور شرح على الجمل كما ذكر في آخر الارتشاف)). السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ-١٥٠٥م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ٢ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ج١، ص٤٠٧.

المذكورة: قارَبَ، وكارَبَ، وقرَّبَ، وأحالَ، وأقْبَلَ، وأظلّ، وأشْفَى، وشارفَ، وقَرُبَ، ودَنَا، وآثِرَ، وقَعَدَ، وذَهَبَ، وازْدَلَفَ، ودَلَفَ، وأَزْلَفَ، وأَشْرَفَ، وتَهَيّأ، وأَسَفَّ[1].

وزاد غيره: طَارَ، وانْبَرَى، وألَمَّ[2]، ونَشَبَ.

وزاد ابن هشام اللخميّ فيها: ابتدأ، ونَشَبَ، وعبّأ[3].

فكلّ الأفعال التي ألحقت بهذا الباب إنّما كان سبب إلحاقها هو التوسع في معناها أو إكسابها معنى جديداً، فهي مصروفة عن معناها الظاهر لها إلى معانٍ أخرى متناسبة مع معاني المقاربة، أو الرجاء، أو الشروع مستنبطة من الشواهد الفصيحة التي وردت عن العرب، واعتمدها النحاة؛ ففي البيت الذي اعتمده ثعلب على سبيل المثال في إلحاق (قام) بأفعال الشروع، نرى أن معنى الفعل (قام) قد صُرِفَ عن ظاهره المشهور الذي هو القيام المقابل للقعود، إلى معنى الشروع والبدء باللوم، وهذا المعنى الجديد الذي دلّ عليه الشاهد الفصيح هو سبب إدخال (قام) في نواسخ الابتداء. فمعنى الفعل في التركيب هو الذي يحدد عمله، إن كان فعلاً لازماً، نحو: قام زيدٌ، الدال على القيام المقابل للقعود، أو إنْ كان فعلاً ناسخاً دالاً على الشروع في عَمَلٍ مّا، نحو: قام زيدٌ يلومُ أصحابه.

المبحث الثالث: أثر المعنى اللغوي في اتساع باب ظن وأخواتها

يضم هذا الباب نوعين من الأفعال، جمعها العمل، وفرقها المعنى، فهي جميعاً من نواسخ الابتداء وتعمل النصب في الجزأين، وهي بحسب معناها على قسمين:

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٠٩.

(٢) تقدم قريباً عدّ بعض النحاة هذا الفعل في أفعال المقاربة، ولا ضير فبين المقاربة والشروع في الفعل فرق دقيق يفصله سياق النص الذي يرد فيه الفعل، فالشواهد الحديث التي استدل بها من سلكه في أفعال المقاربة شاهدة بمعنى المقاربة، ولم يذكر من سلكه في أفعال الشروع شواهده حتى نحكم على اجتهاده في عده من أفعال الشروع.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٢٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٤، ص٣٢٨، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤١٢.

القسم الأول: أفعال القلوب:

دلالة هذا الصنف من الأفعال كما عبّر القدماء ((تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثّرة، وإنّما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكّاً))[١].

وتبعاً للمعنى العامّ لهذه الأفعال وعملها جمعها القدماء في باب واحد ولم يفرقوا بينها، وأوجزوا في عدّها؛ لأنهم قد استغنوا بذكر معناها الجامع عن عدّ أفراد أفعالها، قال المبرد: ((هذا باب الفعل المتعدّي إلى مفعولين، وليس لك أنْ تقتصر على أحدهما دون الآخر: وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين، نحو: علمت زيداً أخاك، وظننت زيداً ذا مال، وحسبت زيداً داخلاً دارك، وخلت بكراً أبا عبدالله، وما كان من نحوهِنّ))[٢].

فبينما عدّ منها المبرد في نصّه المتقدم أربعة أفعال، وأحال على المعنى، فقد ذكر منها ابن السراج ستة أفعال، وهي: حسب، وظن، وخال، ورأى، ووجد، وعلم[٣]، وذكر إمام النحاة سيبويه سبعة أفعال هي: رَأَى، ووَجَدَ، وظَنّ، وحَسِبَ، وخَالَ، وعلمَ، وزعمَ[٤]، وتابعه على ذلك الزمخشريّ[٥]، وأربى على الجميع ابن مالك في التسهيل فذكر منها: أربعة عشر فعلاً سيأتي ذكرها قريباً[٦].

---

(١) ابن السراج، محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ-٩٢٨م)، **الأصول في النحو**، ٣ج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ج١، ص١٨٠، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٧٨.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ-٨٩٨م)، **المقتضب**، ٤ج، تحقيق: محمد عضيمة، عالم الكتب – بيروت، ج٣، ص٩٥.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٨٠.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٧٨.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٧٦.

وبعد هؤلاء جرى تقسيم أفعال هذا الباب على أقسام، تبعاً لمعناها الخاصّ، وأوفى هذه التقسيمات أربعة:

١- ما يفيد في الخبر يقيناً:

وقد ذكر منها ابن مالك في الألفية أربعة أفعال، وهي: عَلِمَ، ووَجَدَ، ودَرَى، وتَعَلَّمْ[١]. وزاد في التسهيل خامساً، وهو: أَلْفَى[٢]، وتابعه على ذلك شرّاحه، وهو مذهب الكوفيين كما ذكر أبو حيان[٣]، وسبب إلحاقه أنّه مرادفٌ لوَجَدَ في المعنى[٤].

وهي عند ابن هشام أربعة أيضاً بإلحاق (ألفى)، وبإبعاد (عَلِمَ) إلى ما يرد بالوجهين: وهي: وجد، وأَلْفَى، وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ، ودَرَى[٥].

٢- ما يفيد في الخبر ظنّاً:

وقد ذكر منها ابن مالك في التسهيل والألفية خمسة أفعال، وهي: حَجَا، وعَدَّ[٦]، وزَعَمَ، وجَعَلَ، وهَبْ[٧]. وتابعه على ذلك شرّاح التسهيل والألفية[٨].

٣- ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين:

وهو عند ابن مالك في التسهيل فعلٌ واحدٌ، هو: رأى[٩]، وعند ابن هشام اثنان: رأى، وعلم[١٠].

---

(١) ينظر: ابن مالك، الألفية، ص١٦.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٧٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٦، ص٣٠، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٨٠.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٧٩.

(٥) ينظر: خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٣٥٩.

(٦) ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٨٣.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٧٦، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٨٠.

(٨) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٦، ص٢١، وخالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٣٦٠.

(٩) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨١.

(١٠) ينظر: خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٣٦٢.

٤- ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للظنّ:

وهو عند أكثر النحاة ثلاثة أفعال: هي: ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ[١].

وألحق بعض النحاة بقسم الأفعال القلبية بأنواعه أفعالاً أخرى هيّأها للدخول في هذا الباب معناها المقارب لليقين أو الظنّ، وهو الذي بنيت عليه أفعال هذا الباب:

فألحق هشام الكوفي: عَرَفَ، وأبْصَرَ[٢].

وألحق ابن درُسْتَوَيه: أصَابَ، وصَادَفَ، وغَادَرَ[٣].

وألحق الأخفش والفارسيّ بـ(عَلِمَ) ذات المفعولين (سَمِعَ) الواقعة على اسم عين، ولا يكون ثاني مفعوليها إلا فعلاً يدلّ على صوت، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (الأنبياء: ٦٠)، ويجوز حذفه إن علم كقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (الشعراء: ٧٢) أي: هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون[٤]؟

وقد ألحقت العرب، بحسب تعبير ابن مالك، رأى الحُلميّة بـ(رأى) العلميّة، فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين، ومنه قول الشاعر[٥]:

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨١، وخالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٣٦٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨٥، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٨٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢١٠٦، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٨٥.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨٤.

(٥) قائلها عمرو بن أحمر الباهليّ، وهو من الوافر، **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ**، (ت نحو: ٧٧هـ-٦٩٦م): جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت)، ص١٢٩.

يُـــؤَرّقُنِي أبـــو حَـــنَشٍ وطَلْـــقٌ وعَمّـــــارٌ وآونِـــــةً أُثَالَـــــا
أُرَاهُـــم رُفْقَتِـــي حتّـــى إذا مـــا تَفَـرّى اللّيْـلُ وانْخَـزَلَ انْخِزَالَـا
إذا أَنَـــا كالّـــذِي أجـــرى لِـــورْدٍ إلـــى آلٍ فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بِلَالَـــا

فنصب بها اسمين معرفتين، الضمير (هم) نائب الفاعل المفعـول الأول، و(رفقتي) المفعول الثاني، وهما مبتدأ وخبر في الأصل، كما تفعـل بـــ(رأى) بمعنى عَلِمَ وبمعنى ظنّ[١].

القسم الثاني: أفعال التّحْويل:

وللنحاة في هذا القسم مذاهب، فمنهم من أغفلها ولم يُجْرِ لهـا ذكـراً فـي كتابه، كما هو الحال عند كثير من النحاة المتقدمين، منهم: المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، وشارح إيضاحه، والزمخشري، وشرّاح مفصله.

ومنهم من أشار إليها إشارة عابرة، مثل سيبويه في أثنـاء حديثـه عـن (جعل)، إذ يقول: ((وجعلت إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة علمت، ولكن تجعلهـا بمنزلة صيّرته خيراً منك))[٢].

ومنهم من اكتفى بإيراد الضابط الكليّ لها، وهو معناها العامّ، كمـا هـو الحال عند ابن مالك في الألفية، إذ اقتصر في الإشارة إليها بقوله[٣]:

..... والّتِـــي كصـــيّرَا أيضاً بها انْصِـبْ مُبْتَـداً وخَبَـرا

فاجتهد شراح الألفية في عـدّها، فعـدها ابـن هشـام سـبعة، وهـي: صيَّر، وجَعَلَ، ووَهَبَ، وتَخِذ، واتّخَـذَ، وتَـرَكَ، ورَدَّ[٤]. وتابعـه علـى ذلـك ابن عقيل[٥]، والأشموني[٦]، وعدّها المرادي سـبعة أيضـاً بإغفـال (تَـرَكَ)،

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨٣.
(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٩٠.
(٣) ألفية ابن مالك: ١٦.
(٤) ينظر: خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٣٦٦.
(٥) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن القرشي، (ت٧٦٩هـ-١٣٦٨م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٤ج، تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م، ج٢، ص٣٩١-٣٩٢.
(٦) ينظر: شرح الأشموني، ج٢، ص٣٤.

وإيراد (أصَارَ)[1]، وعدّها المكودي أيضاً سبعة بإغفال (ردّ)، وإيراد (أصار)[2].

وقد سلك ابن مالك مسلكاً آخر في التسهيل فعدّ منها تسعة أفعال فقال: ((وللرابع، أي التّحويل، صيّرَ، وأصار[3] وما رادفها من جَعَلَ، ووَهَبَ غير متصرّف، ورَدَّ، وتَرَكَ، وتَخِذَ، واتّخَذَ، وأَكَانَ))[4].

وقال في الشرح: ((وألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار، وما حكم به جائز قياساً، لكنيّ لا أعلمه مسموعاً))[5].

وألحق بها بعضهم **سَوّى** بمعنى **صَيّرَ**[6]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾(البقرة: ٢٩):

فـ(سبع سموات): في نصبه خمسة أوجه، أحدها أنه مفعول ثانٍ لسوّى؛ إذ المعنى يحتمل أن يكون (سوّى) بمعنى (صيّر)، وقد ضعف هذا الرأي السمين الحلبي بعدم ورود (سوّى) بمعنى (صيّر).

قال في الدر المصون، وهو يعدد أوجه نصب (سبع سموات): ((الرابع: أن يكون سوّى بمعنى صيّر، فيتعدى لاثنين، فيكون سبع مفعولاً ثانياً، وهذا لم يثبت أيضاً، أعني: جعل سوّى مثل صيّر))[7].

---

(١) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ج٢، ص٥٥٨.
(٢) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٥٢.
(٣) وهي ساقطة من بعض نسخ التسهيل، وليست في النسخة المطبوعة من شرح التسهيل، وهي مذكورة في النسخة التي شرحها أبو حيان. ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٦، ص٣٩.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٧٦.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٣.
(٦) أبو البركات بن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ-١١٨١م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ٢ج، تحقيق: د.طه عبدالحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج١، ص٤٥ .
(٧) السمين الحلبي، الدر المصون ، ج١، ص٢٤٥.

وألحق بها بعضهم **خَلَقَ** بمعنى **جَعَلَ**، كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾(النساء: ٢٨)[١]، قال ابن عطية: ((ويصح أن يكون (خلق) بمعنى (جعل)، فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى مفعولين، فيكون قوله: (ضعيفاً) مفعولاً ثانياً))[٢].

ومثله قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾(المؤمنون: ١٤).

فالنطفة والعلقة منصوبان؛ لأنهما مفعولا (خلقنا)؛ وخلقنا هنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه بمعنى (صيّرنا)، ولو كان بمعنى (أحدث) لتعدّى إلى مفعول واحد[٣].

وألحق آخرون **نَبَذَ** بمعنى **تَرَكَ** في أفعال هذا الباب، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(البقرة: ١٠١)، فكتاب الله: مفعول أول، ووراء: مفعول ثان، ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ؛ لأن الظرف لا بدّ أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه، وذلك متعذر هنا، كذا نقله غير واحد عن ابن هشام وأقره[٤].

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٨٥.

(٢) ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق بن عطية، (ت٥٤١هـ-١١٤٦م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ٨ج، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ج٢، ص٤١، وينظر: الدر المصون، ج٣، ص٦٦٣.

(٣) ينظر: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ-١٠٤٦م)، **مشكل إعراب القرآن**، ٢ج، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٢، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص١٨١ .

(٤) ينظر: حاشية الصبان، ج٢، ص٣٤.

وألحق قوم بأفعال هذا البـاب **ضَـرَبَ** المتعلقـة بالمثـل، قـال تعـالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا ﴾(البقرة: ٢٦)، وقـال تعـالى: ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾(يـس: ١٣)، و﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا ﴾(النحـل:٧٥)،﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ ﴾ (النحل: ٧٦)، فظاهر هذه الآيات أنّ ضرب بمعنى صيّر تتعدى إلـى اثنـين، ويكون مثلاً فيما يظهر هو المفعول الثاني، وما بعده هـو المفعـول الأول؛ لأنّ مثلاً نكرة لا مسوغ لها لجواز الابتداء بها، وما بعده إمّا معرفة أو نكـرة لهـا مسوغ للابتداء بها(١).

وقد صرح بتقديمه على مَثَل أبو تمام، فقال(٢):

لا تُنْكِرُوا ضَـرْبِى لَـهُ مَـنْ دُونَـه مَثَلاً شَرُوداً فـى النّـدَى والبَـاس

وذهب ابن أبي الربيع: إلى أن ضرب بمعنى صيّر متعدٍ لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره، نحو: ضربت الفضة خلخالاً أو خاتماً، وضربت الطين خزفـاً أو لبناً. واستظهر أبو حيان معنى التصيير في هذه الأمثلة، ولكنّه رأى أن يستثبت في هذا الباب، أهو من كلام العرب أم من كلام المولدين(٣)؟

---

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٦، ص٥٢، والدر المصون، ج١، ص٢٢٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٨٥.

(٢) البيت من الكامل، الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت٥٠٢هـ-١١٠٩م)، **شرح ديوان أبي تمام**، ٢ج، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ج١، ص٣٦٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢١٠٦، وأبو حيان، التذييل والتكميل فـي شرح التسهيل، ج٦، ص٥٢، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٨٥. واستصوب ابـن مالك عدم إلحاق (ضرب) بهذا الباب. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٨٣.

وبالغ بعض المتأخرين في التوسع بأفعال هذا الباب فزعموا أنه يجوز أنْ يُضَمّنَ الفعل المتعدي إلى واحد معنى صيّر، ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز أن يقال: **حفرت** وسط الدار بئراً، بمعنى: صيّرت وسط الدار، **وبنيت** الدار مسجداً، **وقطعت** الثوب قميصاً، وقطعت الجلد نعلاً؛ لأن المعنى فيها صيّرت، وجعل من ذلك قول أبي الطيب[1]:

فَمَضَتْ وقد **صَبَغَ** الحياءُ بَياضَها لَوْنِي كما صَبَغَ اللُّجَيْنَ العَسْجَدُ

قال: لأن المعنى: صيّر الحياءُ بياضَها لونِي، أي: مثلَ لوني[2].

وردّ هذا التوسّع أبو حيان، وقال: ((والصحيح أنّ هذا كلّه من باب التضمين، والتضمين لا يجوز بقياس في الكلام، وإنما يجيء في الشعر للضرورة، وإن جاء شيء منه في الكلام حفظ، ولم يقس عليه لقلته))[3].

وما ذهب إليه أبو حيان في ردّ هذا التوسع هو المذهب الذي نرتضيه؛ لأن التوسع في باب التضمين عموماً يفضي لمن تأمله إلى ذهاب المعاني اللغوية الأصلية لمفردات العربية مما يؤدي إلى الفوضى الدلالية، والعربية أبعد اللغات عن مثل هذه الفوضى، إذ هي في مقدمة اللغات التي تميزت بالدقة في التعبير، وتخصيص كل معنى ببنية خاصة.

---

(١) البيت من الكامل، شرح أبي البقاء العكبري (المسمى بالتبيان في شرح الديوان)، **ديوان أبي الطيب المتنبيّ**، ٤ج، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج١، ص٣٢٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢١٠٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٦، ص٤٤، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٨٥.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج٦، ص٤٤.

الخاتمة

١- لقد توسع النحاة في باب الأفعال الناسخة، معتمدين في هذا التوسع على المعنى اللغويّ العامّ لهذه الأفعال، فألحقوا ببعض أفعالها أفعالاً أخرى شاركتها في دلالتها العامة، فجعلوا لها من العمل ما لأفعال هذا الباب.

٢- كان التوسع في الدلالة وتضييقها، والتضمين، والترادف من أساليب التوسع في المعنى في باب الأفعال الناسخة للابتداء.

٣- بلغ عدة الأفعال الناسخة في باب كان وأخواتها عند بعض النحاة ثلاثين فعلاً، كلها تعمل عمل كان، بعد أن شاركت بعض أفعال الباب في المعنى.

٤- الأفعال الملحقة بباب كان لمشاركتها (ما زال) في المعنى فعلان، هي: ونى، ورام.

٥- الأفعال الملحقة بباب كان لمشاركتها (صار) في المعنى بلغت خمسة عشر فعلاً مفصلة مع شواهدها في ثنايا البحث.

٦- الأفعال الملحقة بباب كان لمشاركتها (أضحى) وأخواتها في دلالتها المؤقتة بلغت خمسة أفعال مفصلة في ثنايا هذا البحث.

٧- عدّة أفعال باب المقاربة تفاوت تفاوتاً كبيراً، تبعاً لاجتهاد النحاة في استقراء كلام العرب، ومنهجهم في التعامل مع الشواهد في تقعيد القواعد، فمن أطال التأمل وبالغ في الاستقراء، وبنى على الشواهد الفصيحة القليلة، كَثُرَ عنده العدد، ومن تأوّل المعاني واشترط كثرة

الشواهد قلّ عنده العدد؛ لذا فهي عند بعضهم عشرة أفعال، وتصل عند آخرين إلى أربعين فعلاً.

٨- اختلفت مناهج النحاة في جمع أفعال باب ظن وأخواتها، فكان منهج المتقدمين ذكر ضابط المعنى والاقتصار في العدد، ومنهج المتأخرين الاعتماد على المعنى في التوسع في ذكر العدد، فبينما اقتصر سيبويه على سبعة من القلبية مع الإشارة العابرة لأفعال التحويل بالغ المتأخرون في التوسع حتى زعم بعضهم أنه يجوز أن يضمن كل فعل متعد معنى صيّر ويجعل من هذا الباب.

مصادر البحث

- **ابن أبي الربيع الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد القرشي، (ت٦٨٨هـ-١٢٨٩م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- **ابن الأثير: المبارك بن محمد بن محمد، مجد الدين، (ت٦٠٦هـ-١٢١٠م)، النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).
- **ابن السراج، محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ-٩٢٨م)، الأصول في النحو**، ٣ج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- **ابن سعدان الكوفي، (ت٢٣١هـ-٨٤٦م) مختصر في النحو**، دراسة وتحقيق: د.حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **ابن عصفور الأشبيلي، (ت٦٦٩هـ-١٢٧١م)، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ٢ج، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- **ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق بن عطية، (ت٥٤١هـ-١١٤٦م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ٨ج، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- **ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن القرشي، (ت٧٦٩هـ-١٣٦٨م):**

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤ج، تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- والمساعد على تسهيل الفوائد، ٤ج، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م-١٤٠٥هـ.
- **ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي،** (ت٦٧٢هـ-١٢٧٤م):
- **ألفية ابن مالك، مكتبة** النهضة، بغداد، بخط يحيى سلوم العباسي.
- **وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق:** محمد كامل بركات، القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- **وشرح التسهيل لابن مالك،** ٤ج، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،** تحقيق: د.طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **ابن منظور، محمد بن مكرم،** (ت ٧١١هـ-١٣١١م)، **لسان العرب،** دار صادر، بيروت، (د.ت).
- **ابن يعيش، يعيش بن علي،** (ت٦٤٣هـ-١٢٤٥م)، **شرح المفصل،** ١٠ج، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- **أبو البركات بن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد،** (ت٥٧٧هـ-١١٨١م)، **البيان في غريب إعراب القرآن،** ٢ج، تحقيق: د.طه عبدالحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.
- **أبو البقاء العكبري، عبدالله بن الحسين،** (ت٦١٦هـ-١٢١٩م)، شرح أبي البقاء العكبري (المسمى بالتبيان في شرح الديوان)، **ديوان أبي الطيب المتنبيّ،** ٤ج، ضبطه وصححه ووضع

فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت).
- **أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي،** (ت٧٤٥هـ-١٣٤٤م):
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** ٤ج، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، راجعه: د.رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،** ...ج، تحقيق: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان،** تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **أبو سعيد السيرافي،** (ت٣٦٨هـ-٩٧٩م)، **شرح كتاب سيبويه،** ٥ج، حققه: د.رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- **أبو نعيم الأصبهاني،** أحمد بن عبدالله، (ت٤٣٠هـ-١٠٣٩م)، **صفة الجنة،** ٢ج، دراسة وتحقيق: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- **أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ-٨٥٥م): **مسند الإمام أحمد،** ٥٠ج، المشرف العام على إصدارها: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والمشرف العام على تحقيقها: الشيخ المحدث شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- **الأزهري،** محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ-٩٨١م)، **تهذيب اللغة:** تحقيق مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م-١٩٦٧م.
- **الأشموني، علي بن محمد،** (ت نحو ٩٠٠هـ-١٤٩٥م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** ٤ج، طبع مع حاشية الصبان،

ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.

- **امرئ القيس بن حجر بن الحارث**، (ت٥٦٥م)، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، (ت٢٧٥هـ-٨٨٨م): دراسة وتحقيق: د.أنور عليان أبو سويلم، ود.محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ – العين، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **د.إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:** ١٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- **البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل**، (ت٢٥٦هـ-٨٧٠م)، **صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)**، ٥ج، تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، وأشرف على طبعه: قصيّ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- **الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن**، (ت٤٧١هـ-١٠٧٩م)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ٢ج، تحقيق: د.كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- **الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز**، (ت٦٠٧هـ-١٢١١م)، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- **خالد زين الدين بن عبدالله الأزهري**، (ت٩٠٥هـ-١٥٠٠م)، **التصريح بمضمون التوضيح**، ٥ج، تحقيق: د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- **الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي**، (ت٥٠٢هـ-١١٠٩م)، **شرح ديوان أبي تمام**، ٢ج، قدم له ووضع هوامشه

وفهارسه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- **الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين،** (ت٦١٧هـ-١٢٢٠م)، التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، ٤ج، تحقيق: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
- **الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط،** (ت١٠٨٩هـ-١٦٧٨م)، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل،** ٣ج، تحقيق: د.مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
- **رضي الدين الأستراباذيّ، محمد بن الحسن،** (ت٦٨٦هـ-١٢٨٧م)، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،** ٤ج، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (ت١٢٠٥هـ-١٧٩١م)، تاج العروس من جواهر القاموس،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- **الزمخشري، محمود بن عمر،** (ت٥٣٨هـ-١١٤٤م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** ٦ج، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- **زهير بن أبي سلمى،** (ت٦٠٩م)، **شرح ديوان زهير:** تقديم سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٦م.

- **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،** (ت١٨٠هـ-٧٩٦م)، **الكتاب،** ٥ج، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت.
- **السمين الحلبي، أحمد بن يوسف،** (ت٧٥٦ه-١٣٥٥م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** ١١ج، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر،** (ت٩١١هـ-١٥٠٥م):
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،** ٢ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** ٤ج، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **الشجيري، د.هادي أحمد فرحان:**
- الإعراب وأثره في توسيع المعنى في آي من التنزيل الحكيم، وهو بحث قيد النشر.
- التضمين النحوي وأثره في المعنى، بحث منشور في مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد ٢٠٢، لسنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- **الصبان، محمد بن علي،** (ت١٢٠٦هـ-١٧٩٢م)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** ٤ج، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- **عباس حسن،** (ت١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، **النحو الوافي،** ٤ج، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- **عبدالسلام محمد هارون،** معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، (د.ت).

- **العجاج (عبدالله بن رؤبة)** (ت ١٤٥هـ-٧٦٢م)، ديوان العجاج، رواية وشرح: عبدالملك بن قريب الأصمعي، (ت ٢١٦هـ-٨٢٨م)، تحقيق: عبدالحفيظ السطليّ، مكتبة أطلس، دمشق، (د.ت).
- **عمرو بن أحمر الباهليّ**، (ت نحو: ٧٧هـ-٦٩٦م) شعر عمرو بن أحمر الباهليّ، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
- **الفراء، يحيى بن زياد**، (ت٢٠٧هـ-٨٢٢م)، **معاني القرآن**، ٣ج، تحقيق: الأول: نجاتي والنجار، والثاني: النجار، والثالث: شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
- **الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب**، (ت٨١٧هـ-١٤١٥م) **القاموس المحيط:**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- **الفيومي، أحمد بن محمد**، (ت٧٧٠هـ-١٣٦٩م)، **المصباح المنير**، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٢م.
- **القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب**، (ت٤٣٧هـ-١٠٤٦م)، **مشكل إعراب القرآن**، ٢ج، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- **الكيشي، شمس الدين محمد بن أحمد**، (ت٦٩٥هـ-١٢٩٦م)، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق: د.عبدالله علي الحسيني البركاتي، ود.محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١،١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- **لبيد بن ربيعة العامري** (ت٤١ه-٦٦١م)، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
- **المبرد، محمد بن يزيد**، (ت٢٨٥هـ-٨٩٨م)، **المقتضب**، ٤ج، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت.

- **المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، (ت٧٤٩هـ-١٣٤٨م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣ج، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **المكودي، أبو زيد، عبدالرحمن بن علي، (ت٨٠٧هـ-١٤٠٥م)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك: المكودي**، ٢ج، حققه وعلق عليه: د.فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

References

1. IbnAbi al-Rabeeh al-Ashbaily, Ubayd Allah ibn Ahmad al-Qurashi, (688 AH = 1289 AD), the simple explanation of the glass sentences, investigation and study: Ayad bin Eid al-Thubaiti, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1, 1407 AH.

2. Ibn al-Atheer: Al-Mubarak bin Muhammad ibn Muhammad, Majd al-Din, (606 AH = 1210 AD), investigation: Tahir Ahmed Al-Zawi, and Mahmoud Mohammed Al-Tanahi, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon.

3. bn al-Sarraj, Muhammad ibnSahl, (p. 316 AH = 928 CE), assets in grammar, 3 c, investigation: d. Abdul Hussain Al-Fattaly, Al-Resala Foundation, Beirut, 2, 1987.

4. IbnSaadan al-Kufi, (v 231 e = 846 m) abbreviated in grammar, study and investigation: d. Hussein Ahmed Abu Abbas, Annals of Arts and Social Sciences, The Twenty-Sixth Yearbook, 2005.

5. IbnAsfour al-Ashbaily, (d. 669 AH = 1271 AD), Explanation of glass sentences (great explanation), 2 C, investigation: d. Abu Jinnah, World of Books, Beirut, Lebanon, 1, 1419 AH = 1999.

6. IbnAttiyah al-Andalusi, Abu Muhammad Abdul-HaqibnAttia, (541 AH = 1146 AD), the brief editor in the interpretation of the dear book, 8 C, investigation: the traveler Faruq, Abdullah bin Ibrahim Al-Ansari and Mr. Abdel-Al Sayed Ibrahim And Mohammed Al-ShafeiSadiq Al-Anani, publications of the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs - Qatar, 2, 1428 AH = 2007 AD.

7. IbnAqil, Abdullah bin Abdul Rahman al-Qurashi, (T. 769 AH = 1368 AD):

8. Explanation IbnAqil on AlfiaIbn Malik, 4 C, Commentary: Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, Heritage Library, Cairo, I 20, 1980.

9. And facilitator to facilitate the benefits, 4c, investigation: Mohammed KamelBarakat, Dar Al-Madani, 1984 m = 1405 e.
10. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah bin Malik Andalusi, (d. 672 e = 1274):
11. Ibn Malik, Al Nahda Library, Baghdad, by YahyaSalloum Al-Abbasi.And to facilitate the benefits and complement the purposes, achieve: Mohammed KamelBarakat, Cairo, 1388 e = 1968 m.
12. Explain the facility to Ibn Malik, 4C, investigation: d. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Mohammed Badawi, the author, Hager Printing, 1, 1410 e = 1990.
13. Evidence of clarification and correction of the problems of the right mosque, investigation: d. Taha Mohsen, IbnTaymiyyah Library, 2, 1413H .
14. IbnManzoor, Muhammad ibnMakram, (711 AH = 1311 CE), the Arabic language, Dar Sader, Beirut, (DT).
15. IbnYaish, Hayyibn Ali, (d. 643 AH = 1245 AD), explanation of the chapter, 10 C, World of Books, Beirut, (DT).
16. Abu al-Barakatibn al-Anbari, Abd al-Rahmanibn Muhammad, (d. 577 AH = 1181 AD), the statement in the strange expression of the Koran, 2 c, investigation: d. Taha Abdel Hamid Taha, and review of Mustafa El Sakka, the Egyptian General Book Organization, 1400 AH = 1980.
17. Abu al-'Abd al-'Aqbari, Abdullah ibn al-Husayn, (616 AH = 1219 CE), the explanation of Abi al-Waqib al-'Aqbari, Dar Al Maarifah, Beirut, Lebanon, (LA).
18. Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi, (d. 745 AH = 1344 AD):
19. Reverberation of beatings of the tongue of the Arabs, 4 C, investigation: d. Ragab Osman Mohamed, reviewed by: Dr. Ramadan

Abdul Tawab, publisher of Al-Khanji Library in Cairo, 1, 1418 AH = 1998.
20. Appendix and supplement to explain the facilitation book, ... c, Inquiry: d. Hassan Hindawi, Treasures of Seville, Riyadh, 1, 1426 AH = 2005 AD.And jokes Al-Hassan in explaining the purpose of charity, achieve: d. Abdul Hussein Al-Fattaly, Al-Resala Foundation, Beirut, 1, 1405 AH = 1985.
21. Abu Said al-Sirafi, (d. 368 e = 979 m), explain the book Sebwayh, 5 c, achieved by: Ramadan Abdel Tawab, Egyptian General Book Organization, 1990.
22. Abu Naim al-Asbahani, Ahmad bin Abdullah, (430 AH = 1039 AD), the status of Paradise, 2C, study and investigation: Ali Reza bin Abdullah bin Ali Reza, Dar Al-Maamoon Heritage, Damascus, 2, 1415 e = 1995.
23. Ahmed bin Hanbal (241 AH = 855 m): Musnad Imam Ahmad, 50 c, the general supervisor of the issuance: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, and the supervisor of the achievement: Sheikh SheikhShuaibArnaout, the Foundation letter, Beirut, 1, 1416 e = 1995.
24. Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad, (370 AH = 981 AD), Language Proficiency: Achieving a Group of Scientists, The Egyptian House of Composition and Translation, Cairo, 1964-1967.
25. Al-Ashmouni, Ali ibn Muhammad, (c. 900 AH = 1495 AD), Explanation of Al-Ashmouni on AlfiaIbn Malik, 4C, printed with the footnote of Sabban.
26. Al-Qais bin Hajar bin al-Harith, (565 AD), the office of the people of the Qais and its accessories, explained by Abu Sa'eed al-Sukkari (d. 275 AH = 888 AD): study and investigation: Anwar Alian Abu Sweilem, Mohammed Ali Al-Shawabkeh, Zayed Center for Heritage and History - Al Ain, 1, 1421H = 2000 AD.

27. Dr.. Emile BadiYaqoub, The Detailed Dictionary in Arabic Language: 14 C, Dar al-Kuttab Al-Sulti, Beirut, Lebanon, 1, 1417H.
28. Al-Bukhari, Abu Abdullah Mohammed bin Ismail, (256 H = 870 m), SahihBukhari (the right mosque Almstn of the Prophet of Allah, peace be upon him and his Sunnah and his days), 5 C, investigation: Muhibin al-Khatib, and narrator: Mohamed Fouad Abdel Baqi, Edition: QusayMuhib al-Din al-Khatib, printing press Salafi, Cairo, 1, 1400 e.
29. Al-Gergani, Abdul Qahir bin Abdul Rahman, (d. 471 e = 1079 m), Motaqsid in explaining the clarification, 2c, investigation: d. Kazem Al-Morgan, Dar Al-Rasheed Publishing, Baghdad, 1982.
30. Al-Jazuli, Issa bin Abdul Aziz, (607 AH = 1211 AD), Forensic Introduction, the investigation: Shaaban Abdul Wahab Mohammed, Cairo, 1, 1988.
31. Khalid Zayn al-Din bin Abdullah al-Azhari, (905 AH = 1500 AD), the statement of the content of clarification, 5 C, investigation: d. Abdul Fattah Bahiri Ibrahim, Cairo, I 1, 1413 e = 1992 AD.
32. Al-Khatib al-Tabrizi, Abu ZakariaYahya bin Ali, (502 AH = 1109 AD), Explanation of Abu Tammam's Court, 2 C, presented to him and the status of Huamesh and his indexes: RajiAsmar, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 2, 1414 AH.
33. Al-Khawarizmi, Al-Qasim al-Qasim al-Husayn, (617 AH = 1220 AD), fermentation, detailed explanation in the work of expression, 4c, Abd al-Rahmanibn Suleiman al-Othaimeen, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, Lebanon, 1, 1990.
34. Al-Dalai'i, Muhammad ibn Muhammad ibnAbiBakr al-Murabit, (1089 AH = 1678 AD), the results of collection in explaining the book of facilitation, 3c, Mustafa Al-Sadiq Al-Arabi, Al-Thawra Printing and Publishing Press, Benghazi.

35. Al-Rashed Ali Ali Al-Hajib, 4C, Correction and Commentary: Yousef Hassan Omar, published by Qaryounis University, Benghazi, I, 2, 1996.
36. Al-Zubaidi, Muhammad Mortada al-Husseini, (1905 AH = 1791), Crown of the Bride by Jawahar al-Kalam, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1, 1422 AH = 2001.
37. Al-Zamakhshari, Mahmud ibn Umar, (538 AH = 1144 CE), the search for the facts of the mystery of the download and the eyes of the narrations in the faces of interpretation, 6c, investigation: Adel Ahmed Abdul-Muqeem, and Ali Mohammed Moawad, Obeikan Library, Riyadh, 1, 1418 AH = 1998.
38. ZuhairibnAbi Salma, (609 AD), DiwanZuhair explanation: the presentation of Saif al-Din writer, and Ahmad Issam writer, library life, Beirut, 1986.
39. Sebwayh, Abu-BishrAmrIbn Othman, (1801 = 796 AD), Book 5, C, investigation: Abdel Salam Mohamed Haroun, World of Books - Beirut.
40. Al-Fatim al-Halabi, Ahmad ibn Yusuf, (d. 756 AH = 1355); Ahmed Mohamed Al-Kharrat, Dar Al-Qalam - Damascus, 1, 1407 AH = 1987 m.
41. Suyuti, Abdul Rahman bin AbiBakr, (T 911 AH = 1505):
42. In order to distinguish between the layers of linguists and grammarians, 2c, investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr, Beirut, 2, 1399 AH = 1979.
43. And the delusion of the mosques in the explanation of the collection of mosques, 4 C, investigation: Ahmed Shams al-Din, Dar al-Kuttab al-Ulami, Beirut-Lebanon, 1, 1418 AH = 1998 AD
44. Al-Shujairi, Dr. Hadi Ahmad Farhan:

- Expression and its impact on the expansion of meaning in any wise download, a research under publication.
- The inclusion of grammatical and its impact in meaning, research published in the Journal of Professor, University of Baghdad, No. 202, for the year 1433 AH = 2012.
45. Al - Sabban, Muhammad ibn Ali, (T. 1206 AH = 1792 AD), the footnote of the Sabban on the explanation of Al - Ashmouni on AlfiaIbn Malik, 4 C, Dar Al - Fikr, Beirut, 1, 1419 e = 1999.
46. Abbas Hassan, (d. 1398 AH = 1978 AD), grammar, c. 4, Dar al-Ma'aref, Egypt, (DT).
47. Abdel Salam Mohamed Haroun, The Dictionary of Arabic Shawahd, Al-Khanji Library Cairo, I 3, (DT).
48. Al-Ajaj (Abdullah bin Ru'ba) (d. 145 AH = 762 AD), Diwan al-Ajaj, narration and explanation: Abd al-Malik ibnQarib al-Asma'i, (216 AH = 828 CE), investigation: Abdul Hafiz al-Satali, Atlas Library, Damascus, .
49. Amribn al-Bahl al-Bahli, (c. About 77 = 696 AD). The poetry of Amribn al-Bahli, collected and realized by: Hussein Atwan, publications of the Arabic language complex in Damascus, (L).
50. The first: Najati and Al-Najjar, the second: Najjar, and the third: Chalabi, the world of books - Beirut, 3, 1983.
51. Al-Fayrouzabadi, Majd al-Din Muhammad ibnYa`qub, (c. 817 AH = 1415 AD) The Surrounding Dictionary: The Egyptian General Book Authority, 1400 AH = 1980.
52. Al-Fayoumi, Ahmad ibn Muhammad, (770 AH = 1369 CE), the light bulb, the Amiri printing press, Cairo, 1922.
53. Al-Qaisi, Abu Muhammad MakkiIbnAbiTalib, (T 437 AH = 1046 AD), the problem of the expression of the Koran, 2 C, investigation: d.

HatemSaleh Al-Daman, Dar Al-Bashaer, Damascus, 1, 1424 AH = 2003 AD.

54. Al-Keshi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad (d. 695 AH = 1296 AD), guidance to the science of expression, investigation: Dr. Abdullah Ali Al-Husseini Al-Barakati, and D. MuhsinSalim Al-Amiri, Umm Al-Qura University, Makkah.

55. LabeedibnRabia al-Amiri (d. 41 AH = 661 AD), DiwanLabeed bin RabiaAmiri, Dar Sader, Beirut

56. Muhammad ibnYazid, (285 AH = 898 AD), summary, 4 C, investigation: Mohamed Abdelkhaliq, author of the books, Beirut.

57. Al-Muradi, Badr al-Din al-Hassan bin Qasim, (d. 749 AH = 1348 AD), clarification of the purposes and tracts in explanation of Ibn Malik's millennium, 3j, investigation: Ahmed Mohamed Azzouz, Modern Library, Beirut, Lebanon, 1, 1426 AH.

58. Al-Makoudi, Abu Zaid, Abdul Rahman bin Ali, (807 AH = 1405 AD), Explanation Almkodi on AlfiaIbn Malik: Makoudi, 2 c, achieved and commented on it: d. Fatima Rashed Al Rajhi, Kuwait University, 1993.